مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (02)، (2021)، ص 163 - 177

النقابات المستقلة في الجزائر بين ثنائية التمثيل العمالي والتضييق السلطوي منذ انتفاضة 05 أكتوبر 1988 إلى الحراك الشعبي 2019/02/22

Independent trade unions in Algeria between the duality of labor representation and authoritarian restrictions: From the October 05, 1988 uprising, to the popular movement 02/22/2020

جمال فرفار[1*]، كمال بوعلاق [2]
[1]جامعة معسكر، (الجزائر)، dj.farfar@univ-mascara.dz
[2]جامعة معسكر، (الجزائر)، kamel.boualleg@univ-mascara.dz

تاريخ الإستلام: 2021/11/21 تاريخ قبول النشر: 20. /2021/12 تاريخ النشر: 2021/ 12/27

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إعطاء صورة عامة حول نشأة وتطور النقابات المستقلة في الجزائر، ومدى تمثيلها للفئات العمالية في ظل الصعوبات التي تواجهها كالتضييق السلطوي للممارسة النقابية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، مع التركيز على أهم الاستراتيجيات المتبعة في رفع انشغالات ومطالب الفئات الشغيلة، والسعي لتجاوز العراقيل والصعوبات التي تواجه وتعيق الممارسة النقابية بغية تمثيل جيد وفعال للعمال من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية التي تتخبط فيها هذه الفئة.

الكلمات مفتاحية: النقابات المستقلة؛ العمال؛ الاحتجاجات؛ الإضرابات؛ الحوار الاجتماعي.

Abstract:

The research paper aims to give a general picture about the emergence and development of independent unions in Algeria, and the extent of their representation of labor groups in light of the difficulties they face such as the authoritarian restriction of union practice in light of the current economic conditions, with a focus on the most important strategies used in raising the concerns and demands of the working groups, and striving to overcome obstacles And the difficulties that face and impede union practice in order to represent good and effective workers by improving the social and professional conditions in which this category is floundering.

Keywords: tradeindependent unions; workers; protests; strikes; social dialogue.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن العمل النقابي عند العمال في الجزائر من دون أن نتحدث عن الوعي السياسي والاجتماعي الذي تطور بشكل ملحوظ بفعل تراكمات تاريخية واجتماعية وسياسية انطلاقاً من الحقبة الاستعمارية التي شهدتها الجزائر من خلال النقابات التي ظهرت في هذه الفترة مروراً بمرحلة الاستقلال والتحرر من هيمنة المستعمر الفرنسي التي شهدت حركة نقابية معتبرة ولا سيما في ظل نظام الحزب الواحد الذي فرض منطقاً نقابياً على الساحة السياسية، ووصولاً إلى مرحلة أحداث أكتوبر 1988 التي تعد محطة حاسمة في بروز التعددية الحزبية والانفتاح السياسي الذي مهد الطريق لظهور نقابات مستقلة في مختلف القطاعات كالصحة والتربية على سبيل المثال. هذه النقابات تنادي بتحسين الظروف والأوضاع المهنية والمعيشية التي باتت تؤرق العامل الجزائري، وذلك عن طريق اعتماد على استراتيجية محمكة تكون في مستوى تطلعات العمال، إلا أن هذا التمثيل النقابي العمالي واجه صعوبات في ممارسة نشاطه من خلال التضييق الذي تمارسه السلطة للحد من المد النقابي، باعتباره حركة اجتماعية وجماعة من الجماعات الضاغطة لكسب نفوذ كبير للضغط على الجهات الرسمية لتلبية مطالبها المختلفة التي تصب في الأخير للصالح العام للعمال. فمن خلال سيرورة نشأة وتطور العمل النقابي في الجزائر سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ما هي الإجراءات التي اتخذتها النقابات المستقلة في مواجهة ممارسات وضغوطات السلطة السياسية؟ وفيما تتمثل العراقيل التي واجهتها هذه النقابات خلال ممارساتها النقابية في مختلف القطاعات؟. وللإجابة على هذه التساؤلات تم توظيف فرضيتين اثنتين للتعمق في تفاصيل الإشكالية، وهي كالآتي: الفرضية الأولى التي ترى أن النقابات المستقلة في الجزائر عرفت صعوبات وعراقيل في ممارساتها النقابية من خلال التضييق السلطوي عليها. أما الفرضية الثانية ترى أن النقابات المستقلة تأثرت بسيرورة الحراك الشعبي حيث شهدت تحولاً كبيراً في تطور وتنامي النشاط النقابي بعد الحراك. أما فيما يخص المنهج المتبع فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يمكننا من إعطاء نظرة شاملة حول السيرورة التطورية للنقابات بصفة عامة والنقابات المستقلة بصفة خاصة، وذلك من خلال تحليل أهم المحطات التاريخية التي ساهمت في بروز الحركة النقابية في الجزائر.

1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على العمل النقابي بصفة عامة وعلى العمل النقابي الحر أو المستقل الذي انبثق نتيجة للعملية الديمقراطية التي تهدف الى التمثيل الحقيقي المستقل النابع من الانتماءات العمالية والتي الهدف منها الدفاع عن المطالب الاجتماعية للعمال بكل حرية وفي اطار القانون الذي ينظم العمل النقابي في الجزائر. كما تهدف أيضا إلى التعرف والكشف عن الواقع النقابي التي تمارس فيه النقابات المستقلة عملها وحضورها. أضف الى ذلك سرد الصيرورة التاريخية لانبثاق العمل النقابي المستقل من النقابة الأم إيجيتيا، وسرد مرحل وتطور طبيعة مسارها منذ 1988 الى يومنا هذا .

كما تسعى الدراسة الى التعرف أكثر على مرحلة راهنة من العمل النقابي المستقل الذي ظهر في الجزائر بعد التعددية مباشرة، وإثراء حقل الدراسات الاجتماعية الخاصة بسوسيولوجيا الحركات النقابية والعمالية في الجزائر .

2- تحديد المفاهيم:

2-1- النقابة: هي تنظيم جماعي اختياري لمن يعملون بأجر سواء في صناعة أو تجارة أو زراعة أو صيد أو خدمات أو مهنة أو حرفة أو أي عمل، سواء كان دائماً أو مؤقتاً، منتظم أو غير منتظم... كذلك يدخل تحت مظلتها من يعمل لحسابه الخاص (دون استخدام عمالة بأجر)، ويقوم التنظيم النقابي على مبادئ الحرية وعدم التمييز، ولا يحتاج تكوينها لإذن مسبق من أية جهة أو شخص، فهي تنطلق من إرادة أعضائها ووعيهم بمصالحهم المشتركة. وتهدف أي نقابة إلى تحقيق عدد من الأمور من بينها: الدفاع عن حقوق أعضائها، ورعاية مصالحهم، وتحسين شروط وظروف عمل أعضائها، والتعبير عن آراء ومواقف أعضائها، وتوصيل صوتهم، والعمل على تحقيق مطالبهم، وتمثيل أعضائها أمام الغير.[1]

كما ورد في الميثاق الوطني لعام 1976 فقرة يمكن أن نستشف منها مفهوم النقابة كما يلي: " وستبقى النقابة في القطاع الخاص، هي المدافع القوي عن حقوق العمال من كل محاولة تعسف أو شطط من طرف رأس مال، أما في القطاع الاشتراكي فستظل مهمتها متمثلة في حماية الحقوق المشروعة للعمال، مع السهر على إنجاح التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وتنفيذ المخططات وتطوير الإنتاج وإتقانه، وكذلك رفع مستوى التنظيم والإنتاجية... والوقوف في وجه مظاهر التبذير والإرشاد والبيروقراطية ".[2]

2-2- النقابة العمالية: النقابة العمالية هي اتحاد يضم العمال المشتغلين في مهنة أو حرفة معينة، بغرض تحسين أحوال عملهم من حيث الأجور، ساعات العمل والظروف التي يعملون فيها، والهدف الأسمى للنقابة العمالية هو تدعيم وضع العمال بتكوين اتحاد يضم شملهم، وتكوين أرصدة نقدية تحقق أغراضهم، وأموال النقابة العمالية تستخدم في: أغراض تتعلق بإدارة الدفة أي دعم الإضرابات أغراض اجتماعية لمساعدة المرضى من العمال أو أسرهم عند الوفاة، أغراض سياسية وذلك لتمكين بعض العمال من الدخول كأعضاء في المجالس النيابية. فحسب Jean Marie Peretti " النقابة العمالية هي تجمع مهني من أجل التمثيل، الدراسة والدفاع في المصالح الاقتصادية والمهنية لأعضائها ". أما Ferderic Delacourt يرى " أن النقابة العمالية هي منظمة مكونة من مجموعة من الأفراد للدفاع عن حقوقهم، والسعي لتحقيق مطالبهم ".[3]

3- نشأة الحركة النقابية والنقابات المستقلة في الجزائر:

لا نستطيع أن نتكلم عن الحركة النقابية في الجزائر دون الرجوع إلى الحركة النقابية الفرنسية التي انبثقت منها، وأن تنظيم الحركة المطلبية للعمال في الجزائر ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T) التي تأسست في عام 1895 في فرنسا، واستمر هذا الارتباط إلى سنة 1956 حين تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) حيث حدثت القطيعة مع الكونفدرالية العامة للعمل من جهة والنظام والسلطة الاستعمارية القائمة في الجزائر من جهة أخرى.[4] وعليه يمكن القول أن العامل الجزائري لم يعرف الحق النقابي مع استقلال الجزائر فقط، بل إنه على صلة بهذا الحق منذ الحقبة الاستعمارية، ففي الوقت الذي كانت فيه الجزائر

مستعمرة فرنسية ولد قانون الحرية النقابية في فرنسا ميلاداً عسيراً كانت التضحيات فيه جسيمة، دون أن يكون للعمال الجزائريين نصيب من هذه الحرية، لأنهم قد حرموا من الحرية الحقيقية وأصل كل حرية، وهي حرية الوطن.[5] كما ازدادت النقابات الفرنسية في الجزائر وبلغت عام 1924 ما يقارب 341 نقابة 203 نقابة منها في الجزائر، و82 نقابة في وهران، و59 نقابة في قسنطينة، كما ارتفع عدد العمال الجزائريين المهاجرين من الريف إلى المدينة مما أدى إلى قيام النقابات الفرنسية باحتواء التحرك العمالي الجزائري الذي نما وترعرع في رحم المؤسسات الفرنسية ليتحول فيما بعد إلى أداة لهدم النقابات الفرنسية وإنهاء وجودها، ولم تكن الحركة العمالية الفلاحية مرتبطة فقط بالأحزاب الوطنية، فخلال هذه الحقبة حصلت احتكاكات هامة مع الحركة العمالية الصناعية في المدن، فمساهمة النقابات والعمال في تنظيم الفئة العمالية الزراعية في القرى بصورة عامة لا يمكن اهمالها ولا ينبغي أن ننساها أو نقلل من منزلتها، ومنذ عام 1920 بدأت اللجنة العامة للعمال التي شكلها بعض العمال الذين يعملون في المصانع بتنظيم نقابات للعمال المزراعين.[6] هذه مجرد اطلالة على أهم الأحداث والمراحل التي مرت بها الحركة النقابية العمالية في الحقبة الاستعمارية، وذلك للولوج بشكل أحسن في حقبة النقابات المستقلة التي برزت بشكل كبير في فترة الانفتاح السياسي الذي شهدته الجزائر والتعددية الحزبية وتنامي النشاط السياسي مع بداية التسعينيات.

فبعد الاستقلال استمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في قيادة الحركة النقابية في البلاد، ولكن الوضع تغير كثيراً، فإشراف وتوجيه حزب جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة لم يرض بعض النقابيين في السنين الأولى للاستقلال، حيث طالبوا بإعادة النظر في هذه العلاقة، فجبهة التحرير الوطني كانت المؤسس والمسير لكل المنظمات الوطنية أثناء الثورة، لكن بعد انتزاع الاستقلال فإن إحداث التغييرات أمر مطلوب وأساسي بما يتلاءم مع ميثاق مؤتمر الصومام، فالتغييرات يجب أن تجعل استقلالية الاتحاد العام للعمال الجزائريين أمراً لا رجوع عنه، وكذا كفاءتها في التسيير واتخاذها لوحدها القرارات المناسبة للدفاع عن مصالح العمال الجزائريين، وهي مصالح لا تتعارض طبعاً مع مصالح كل الأمة. لذلك اختار مسؤولي وقيادي الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ الأشهر الأولى للاستقلال المشاركة في بناء أسس الدولة على مبدأ الاستقلالية السياسية والتنظيمية عن السلطة الحاكمة".[7]

وما يمكن أن نلاحظه أيضاً بعد الاستقلال أن " دستور 1976 لم يخرج عن الإطار العقائدي المحدد لدور النقابة التعبوي، خاصة وأنه رسخ ملامح النظام الاشتراكي وبلوره في صورة أسس ومبادئ دستورية مؤكدة لطبيعة الحكم وآلية تنظيم السلطة. فدستور 1976م يعتبر امتداداً وتأكيداً لكل المبادئ العامة التي اعتمدتها الثورة الجزائرية وكرستها في مواثيقها، لا سيما الميثاق الوطني، ومن أهمها في هذا الخصوص الوحدوية الحزبية والاختيار الاشتراكي. فالتغيير الحاصل لم يكن سياسياً على مستوى علاقة حزب جبهة التحرير الوطني بنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فالميثاق الوطني يؤكد على استمرار اندماج النقابة في المشروع السياسي والاجتماعي للدولة. فأصبحت النقابة تنظيم محتكراً كلياً من قبل حزب جبهة التحرير الوطني خاصةً بعد تطبيق المادة 120 من القانون

الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني الداعية إلى استحواذ مناضلي الحزب الواحد فقط على مناصب القيادة والمسؤولية في نقابة الاتحاد. فالتحول كان اقتصادياً بسبب فشل نمط التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات في بلوغ الأهداف المنشودة من طرف السلطة، فبات من المؤكد إجراء التغيير، لكنه تغييراً أبقى على دور النقابة التعبوي لإنجاح الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها الدولة بداية من فترة الثمانينات، دون أن يسمح بأن يكون لها مشروع عمل خاص بها يؤكد استقلاليتها ويفسح المجال أمامها للتعبير عن مطالبها بكل حرية وشفافية ".[8]

بعد التعديل الدستوري لسنة 1989، حدثت عدة تعديلات جوهرية، مست جوانب الحياة وبخاصة السياسية منها، وتم الانتقال من النظام الأحادي إلى التعددي الذي تولدت عنه التعددية النقابية. كما نتج عن هذا التطور أوضاع جديدة ظهرت خصوصاً في عدم ارتباط النقابة بالحزب السياسي، إلغاء احتكار نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين للعمل النقابي، فأصبح تشكيل النقابات حق قانوني مكفول يسمح بالدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لكل أعضائها ".[9]

وبناء على هذه السيرورة التاريخية يمكن أن تعتبر النقابات المهنية كحركة اجتماعية قائمة بذاتها لاعتمادها على ثلاثة أبعاد أساسية: البعد المذهبي أو الإيديولوجي المتمثل في جملة الأفكار والمبادئ التي تتبنها النقابة، وتعمل على الدفاع عنها، وتحاول تجسيدها واقعيا والبعد الأداتي الذي يتمثل في أسلوب النشاط ووسائله، والبعد الغائي المتمثل في الغاية التي تسعى النقابة إلى تحقيقها من خلال نشاطها، وهي إحدى الدعامات المجتمعات الحديثة والمحدثة لتغييرات مهمة.[10]

بعد أحداث أكتوبر 1988، وما خلفته التراكمات التاريخية والاجتماعية والسياسية ظهرت عشرات النقابات المستقلة حوالي 70 نقابة، أغلبيتها الساحقة في قطاع الخدمات والوظيفة العمومية كالصحة والتربية والتعليم والإدارة، في حين انكمش دور النقابة الأحادية القديمة إلى داخل القطاع الصناعي العمومي الذي تمكن من تجاوز أزمة التسيير الإداري والبيروقراطي نظرا لموقعه الاحتكاري ووضعيته المالية الريعية (قطاع البترول والكهرباء).[11]

ومن شأن التعددية النقابية أن تقلل من الامتيازات التي يتمتع بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين كالمشاركة في مجالس التنظيمات الاجتماعية، والانضمام إلى اللجان المشاركة في تسيير المؤسسات الحكومية، فعلى الرغم من الاعتراف الرسمي بالتعددية النقابية إلا أن السلطة لم تتوان في إقصاء هذه الأخيرة، والتعامل بشكل أحادي مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين كوسيط اجتماعي وحيد في الثلاثينيات التي كانت تجمع الحكومة وأرباب العمل، والاتحاد العام كممثل للعمال[12]، وتأسست النقابات المستقلة بعد سنة 1990 وبشكل قانوني وبعد إصلاحات سياسية في البلد، ومنذ ذلك التاريخ والنقابات المستقلة تتعرض لضغوطات من السلطة السياسية والأمنية.

عرفت الساحة الجزائرية منذ 1989 تعددية نسبية إذ تنشط فيها نقابات تسمى نفسها بالمستقلة أو " الحرة " إشارة إلى استقلالها عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تسيره قيادة شديدة الارتباط بالنظام و أولى هذه النقابات مولد المجلس الوطني للأساتذة التعليم العالي CNES الذي خرج للوجود سنة 1989 أي سنة قبل صدور قانون يبيح التعددية النقابية في إطار دستورية فبراير 1989 و بالرغم عن وضوح هذا القانون كان اعتماد المجلس " من طرف السلطات معركة شاقة لم تنته سوى في جانفي 1992 بعد إضراب طويل برهن على أنه لا ممثل سواحل (للأساتذة الجامعين)، و شجع هذا الاتحاد بعض نقابي الاتحاد العام للعمال الجزائريين على مغادرته و إنشاء تنظيمات مستقلة في الإدارة الصحة، التعليم و التربية، النقل الجوي .... الخ، وكلها قطاعات كان أجراؤها يتمتعون بهامش مفاوضة واسع مقارنة بهامش مفاوضة أجراء القطاعات المنتجة التي استهدفتها سياسات الإصلاح الهيكلي.

يعد تعديل دستور 1989/02/23، والذي رسخ التعددية النقابية والسياسة والجهوية، أظهرت، أظهرت السلطات وطيلة سنوات رفضا تاما لكل طلب ترخيص لبعض النقابات المستقلة، وعارضت إنشاء كفدراليات نقابية ويعتبر هذا تعديا صريحا على القوانين والمعاهدات الدولية. ولدت عشرات النقابات وحصلت على تراخيصها، لكن لم يحص أي تغير في التعامل مع النشاط النقابي من طرف السلطات العمومية وأرباب العمل وهناك العديد من النقابات التي تشتكي من العراقيل التي تواجهها عندما تمارس حقها القانوني في العمل منذ سنوات، بغير وجه حق إلى العدالة لكسر حركات الإضراب واحتجاج العمال، بل حتى القطاع الخاص لا يعترف بالعمل النقابي ولا بالنقابات كشريك كما لو أن الجزائر عادت إلى فترة الرأسمالية المتوحشة وحتى أنه في بعض الحالات هناك تحالف مضمر بين أرباب العمل الخواص والدولة بخصوص بعض الممارسات المعادلة للنقابات.[13]

بعد تشريع قانون 90/14 وبعده بأشهر تأسست حوالي 50 نقابة أغلبيتها أنشئت في القطاع العام والذي استفاد من هذه التعددية كان الموظفون قبل عمال القطاع الصناعي مع كل ما يمكن أن يخلفه ذلك من تداعيات سياسية واجتماعية على هذا الاتجاه الموضوعي انتظر الموظفون بداية التعددية لتشكيل النقابات المستقلة ومغادرة هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي ما عادوا يشعرون بالانتماء غليها خاصة بعد أن طغى الطابع العالمي على التوجهات والتطلعات المطلبية على مستوى المركزية النقابية التاريخية.

ولما دقت ساعة التعددية ضاعف الموظفون من خلق النقابات الفئوية والمهنية، فبدأ ولاحقا بإطلاق الإضرابات التي منعوه من تنظيمها في تجربة النقابة الواحدة، كما كانوا يتداركون تأخرهم في الصراع المطلبي وفي ممارستهم لحقوقهم المشروعة.[14]

إن مرحلة بروز هذه النقابات المستقلة مثل نقابات التعليم (UNPEF, CNAPSET) في هذه الظروف المتأزمة أمنياً وسياسياً لم تكن مساعدة على تطوير التجربة النقابية الجديدة، لذا كان لزاما عليها انتظار انكسار فترة الإرهاب وعودة نوع من الاستقرار السياسي وتحسن الوضع المالي للبلد (2002) حيث تعود إلى نشاطها المطلبي الذي ركزت فيه على ترسيخ الاعتراف بها كطرف اجتماعي، وعلى تطوير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمنخرطيها (الأجور تحديدا وظروف العمل)، فقد لجأت هذه النقابات القطاعية (أكثر من 12 نقابة في قطاع التعليم، و10 نقابات في قطاع الصحة) إلى إضرابات طويلة نسبيا، لاقت الكثير من القبول والتأييد الشعبي.[15]

وعلى الرغم من الكثير من العيوب التي لا زالت تعتريها كفقرها الفكري والعقائدي وبراغماتيتها المفرطة، وضعف تنظيمها الهيكلي إلا أن التجربة النقابية المستقلة أعادت الاعتبار إلى المركزية الاجتماعية والسياسية لعالم الشغل والحركة النقابية، لكن الاضطراب الذي يعيشه النظام السياسي الجزائري وضعف الظاهرة الحزبية، وجمعيات المجتمع المدني هي عوامل غير مساعدة على إنضاج هذه التجربة النقابية الجديدة والهشة، وهي تجد دعما قويا من الإعلام المستقل الحاضر وعلى مستوى الحراك السياسي والاجتماعي.[16]

4- المطالب والاجراءات التي اتخذتها النقابات المستقلة في الجزائر:

ومن مطالب النقابات المستقلة هناك مطالب مادية ومعنوية، وتشمل المطالب المادية كالأجور وملحقاتها (التعويضات والعلاوات)، أما المطالب المعنوية فتضم ظروف العمل والقوانين الأساسية للأسلاك الوظيفية العمومية كالمشاريع الصحية والسكنية، وضمان الحريات النقابية وتوسيع الحوار الثلاثي وإشراك النقابات المستقلة إلى جانب الاتحاد الرسمي، المشاركة في تسيير قطاع الخدمات الاجتماعية وتطبيق مبادئ الديمقراطية، ومن بعض الإنجازات الاتفاقات القطاعية والعقد الاجتماعي لسنة 2006، واستصدار القانون الأساسي للوظيفة العمومية وزيادة الحد الأدنى المضمون.[17]

و نجد أن النقابات المستقلة قامت بعدة محاولات من أجل ترسيخ وجودها و تحقيق أهداف أعضائها ،فعلى سبيل المثال نجد نقابة الأساتذة الجامعين (CNES) التي أعلنت عن إضراب ابتداء من 10/16 و ذلك بغية الدفاع عن مصالحها الخاصة و المتعلقة أساسا برفع الأجور كمطلب الأساسي ، إضافة إلى محاولة الحصول علة مكانة متميزة من خلال استصدار قانون الأستاذ الجامعي و الأمر نفسه بالنسبة إلى نقابات مختلفة سعت لوضع استراتيجيات وآليات للرفع من الأجور وتحسين المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للعمال بصفة عامة كمستخدمي الصحة والخطوط الجوية الجزائرية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تظافر الجهود وانتظام الصفوف لمواجهة ضغوطات السلطة التي تسعى لتفادي أي زيادة في الأجور باعتبارها مسألة تؤثر على ميزانية الدولة.

ولم تكن استراتيجيات الاحتجاجات والإضرابات للنقابات المستقلة تريد قطع الإنتاج بقدر ما سعت إلى الوصول إلى تسويات، وتنوعت أساليب الضغط؛ إضراب لعدة أيام (من 01 إلى 06 أيام)، اعتصامات، إضراب عن الطعام، قطع الطرقات العامة، مظاهرات، إعلام واستخدام كثيف لوسائل التواصل الاجتماعية عبر الانترنت، وتم تفضيل التحركات المحلية الجهوية على التحركات الوطنية العامة، وانتقلت الإضرابات من قطاع الياقات الزرقاء إلى الياقات البيضاء، وتم تنظيم بعض التحركات بحسب المناسبات السياسية والمواعيد ذات الأبعاد الوطنية، وإبداء الرأي بالدستور وقضايا سياسية أخرى، وتم التوسيع في المهام النقابية عبر الاهتمام بتنظيم العاطلين عن العمل كمحاولة نقابية لتنويع مصادر الشرعية لدى النقابات المستقلة، وقد أعطى التوسع في المهام النقابية والبعد السياسي لبعض التحركات والنقابات خصائص للحركات الاجتماعية، وتواكب ذلك مع تراجع اليسار كمرجعية نقابية، ومن ثم نلاحظ تقدماً نوعياً في المطالب لدى النقابات المستقلة يعترضون على قوانين المالية، يرفضون مراجعة مكتسبات العمال الجزائريين فيما يخص التقاعد و ينددون بمسودة مشروع قانون العمل ، وسمح هذا التطور بتشريع عملية أخرى وهي إنشاء وحدة نقابية جديدة حول كنفدرالية جديدة أيضا.[18] وكأمثلة على ذلك النقابة المستقلة لقطاع التربية والتعليم CNAPSET تأسست بتاريخ 2003/04/17 وانتخب المكتب الوطني في 29/ 2003/04 وتسلمت الوصل في 2007/07/10 أي أربع سنوات. كذلك النقابة المتعلقة بالتكوين المهني (SNTEP) لم تعطى لهم الموافقة نظرا لأن 7 عمال من أعضائها لديهم سوابق قضائية ورئيسها أوكيل الجيلالي كان حمل إدانة من محكمة الحراش بدفع غرامية.[19]

لقد نظمت عدة إضرابات من طرف النقابات المستقلة في الفترة الأخيرة، مثل الإضراب الذي دعا إليه المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (المعروف بكنابست) بقطاع التربية في فيفري2018. إضافة إلى ذلك ساهمت هذه النقابات في عدد من جولات التفاوض الجماعية مع ممثلي الجهات الوصية في قطاع الصحة والتربية، حيث توصلت إلى زيادات في الأجور وبعض التحسينات في ظروف العمل وساهمت هذه التجربة النقابية الجديدة في صعود نخبة نقابية برزت أكثر فأكثر من خلال ظهورها في العديد من الوسائل الإعلام وأيضا من خلال مشاركتها في المفاوضات ورغم الاعتراف القانون النصي لازالت السلطات العمومية تقاوم فكرة الاعتراف بالنقابات المستقلة باعتبارها منسقا لا غنى عنه وشريكا اجتماعيا مستقلا قائما بذاته.

وتبين لنا الخريطة النقابية في الجزائر أن النقابات المستقلة ليس لها ممثلون في القطاعات الحساسة مثل المحروقات و الحديد و الصلب و الصناعات الثقيلة، حيث يبقى الاتحاد العام للعمال الجزائريين الفاعل الوحيد، و كذلك في سنة (2004 إلى 2010) أن هناك زيادة كبيرة في نسبة إضراب لموظفي الإدارة، أساتذة التعليم العالي، التربية، الصحة بكل فئاتها (ممرضين، أطباء عامين، اقتصاديين) و برر غياب كل حركة نقابية على مستوى قطاعات الصناعة الأشغال العمومية .

ولا تريد النقابات المستقلة مساءلة السلطة السياسية واللجوء إلى الإضرابات التي لا تعتبر بالنسبة لها سوى استراتيجية ضغط لرفع فرعها في الحصول على رد ايجابي على مطالبها و عرفت الجزائر في 2011 حركة احتجاجات اجتماعية واسعة مست كل القطاعات: الخبازين، سوناطراك حاسي رمل، هيونداي موتورز الجزائرية، عمال البلديات، عمال مديرية السكن والتهيئة، مديرية العمران والبناء، مظاهرات الطلبة، عمال البريد حراك لدى المتقاعدين، إضراب الوظيف العمومي، إضراب الصحافيين إضراب أساتذة الثانوي والتقني .

إن النقابات المستقلة لم تستطع حتى الآن وبعد مرور أكثر من عقدين تقريبا على تكوينها من حل الكثير من المشاكل التي تعترضها كتلك المتعلقة بالجوانب التنظيمية وحقها في المشاركة في العملية التفاوضية المركزية رغم الاعتراف القانوني بوجودها وقوة تمثيلها القطاعية.

وتعتبر بعض النقابات رفض الحكومة مشاركتها في الحوار الثلاثي بحجة عدم تمثيلها بمحاولة الضغط عليها و تقييد الممارسة النقابية، و نتج عن رفض السلطات مشاركة النقابات المستقلة في الحوار الاجتماعي بسبب اعتبارها غير تمثيلية لجوءها إلى شن إضرابات كثيرة متواصلة، نشأت ابتداء من جانفي 2008 حركة اجتماعية واسعة مؤطرة من قبل النقابات المستقلة بمناسبة إقرار السلطة للزيادة في الأجور و إصدار الشبكة الجديدة لها ،دون مفاوضات مع النقابات الممثلة لقطاع الوظيف العمومي، حيث تكتلت النقابات داخل هيئتين هما التنسيقية الوطنية للنقابات المستقلة للوظيف العمومي، و أصدرت الهيئة المستقلة لنقابات الوظيف العمومي تصريح و نداء لتنظيم إضراب وطني أيام 13-14-15 أفريل 2008 للمطالبة بضرورة اشتراك النقابات المستقلة في التفاوض حول إعداد القوانين الخاصة[20]، حيث طالبت بالزيادة في أجور عمال الوظيفة العمومية و إلغاء المادة 87 مكرر وتثمين النقطة الاستدلالية وجعلها تتماشى مع القدرة الشرائية الحقيقية، وإشراك النقابات المستقلة في التفاوض حول إعداد القوانين الخاصة ونظام المنح والعلاقات لمختلف القطاعات، وإدماج الأساتذة المتعاقدين – تأسيس منحة تقاعدية تضمن كرامة الموظف و تتماشى.[21]

ومن أهم المطالب الممأسسة للنقابات المستقلة هو السعي من أجل الزيادة في الأجور كمطلب شرعي وأساسي لتحسين القدرة الشرائية للعمال، وذلك من خلال العمل على إلغاء المادة 87 مكرر التي أثرت بشكل مباشر على الأجور وانخفاضها بشكل محسوس عن طريق الاقتطاعات والضرائب على الأجور. كما سعت هاته النقابات المستقلة في مختلف القطاعات إلى توحيد مطلب التفاوض حول إعداد القوانين الخاصة في كل قطاع من جهة، والعمل على الرفع من قيمة المنح وتنويعها، إذ ترى النقابات المستقلة أن السلطة تتبنى استراتيجيات المماطلة والمرواغة لربح الوقت تفادياً للزيادات في الأجور حتى لا تتأثر ميزانية الدولة نتيجة هذه الأعباء.

5- العراقيل التي تواجه النقابات المستقلة في الجزائر:

بينما النقابات المستقلة مكرهة على شراء أملاكها الخاصة و تأجير مقراتها الاجتماعي فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين استفاد كذلك من إعانة ضخمة و سرية من ميزانية الدولة بينما منح شيء قليل للنقابات

المستقلة إضافة إلا عدم منح مقرات دائمة لصالح النقابات المستقلة و غلقها في بعض الأحيان مثلما ما حدث لنقابة الحماية المدنية في مارس 2004 و نقابة الأساتذة الجامعين بمعسكر 2016/09/13 من طرف مدير الجامعة بقرار قضائي، وكذلك ما حدث لأساتذة الطب في جامعة قسنطينة في 16 /2010/05 وبالتالي تم رفع قضية ضدهم من طرف رئاسة الجامعة بإيقاف الإضراب و هذا ما يبرز لنا أن السلطة توظف جهاز العدالة لإفشال العمل النقابي الذي يخلق المشاكل ويثير الاحتجاجات والإضرابات التي قد تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي حسب وجهة نظر السلطة ويكون ذلك من خلال آلية الحكم على عدم شرعيتها، ومن ثم قررت التنظيمات المنخرطة تحت لواء كونفدرالية النقابات المستقلة المشاركة في اللقاء الذي دعت إليه وزارة العمل ، يوم غد و هو اجتماع إعلامي حول الحوار الاجتماعي ، لكنه سيكون أيضاء مناسبة لممثلي مختلف أسلاك الوظيفة العمومية، للتذكير بالملفات الحساسة العالقة خاصة تلك التي أخرجت العمال إلى الشارع على رأسها التقاعد دون شرط السن و حماية القدرة الشرائية، إضافة إلى قانون عمل منصف و عادل يسري الحريات الديمقراطية و الحوار الاجتماعي و اشترطت النقابة أن يكون اللقاء بداية تغيير في نظرة السلطة للنقابات المستقلة بالوقوف على مسافة واحدة، وعدم تبني "نقابة السلطة " مثلما كان معمول به لسنوات، إذ أرادت السلطة التغيير حقيقة ويجب أن تحدث القطيعة مع ممارسات الماضي التي كان يكرسها لقاء الثلاثية " وليوم هناك رهانات كبيرة وملفات شائكة من بينها قانون العمل الجديد و ملف التقاعد الذي يجب أن يعاد فتحه و المهن الشاقة، وهي كلها ملفات لوزارة العمل علاقة مباشرة بها.[22]

وبالنسبة للنقابات المستقلة وكنفدرالية النقابات المستقلة فإن تطورها يعتمد من جهة على رغبة الفاعلين في تجاوز الخلافات النقابية وصراعات القيادة والتعامل الذي يظون به من طرف السلطة من جهة أخرى لا زال هناك عمل كبير من ناحية التكوين على قيادات النقابات القيام به و بعد حراك 2019/02/22 يمن للنقابات المستقلة أن تتقيد من هذا المعطى السياسي الجديد لنفرض نفسها في المستقبل كشريك اجتماعي حقيقي، وأن الحقل النقابي يعرف إعادة تشكيل وتموقع جديدين سواء من جهة، لنقابات المستقلة أو من جهة المركزية النقابية أو حتى من جهة السلطات العمومية، وتموقعت النقابات المستقلة وبعض الفروع المركزية النقابية لصالح عملية تغيير النظام، مشاركة في الحراك والمنادات بإضربات فئوية في الوظيف العمومي و القطاع الاقتصادي.[23]

ولا تتأخر الجهات الوحيدة في سعيها لملاحظة سواء النقابات أو الإطارات النقابية عن طريق اللجوء في كل مرة يتفاقم النزاع بين الطرفين إلى عرضه على الجهات القضائية عوضا عن فتح مجال الحوار الاجتماعي وتقتضي الحرية النقابية إطلاق يد النقابات في وضع الخطط نشاطاتها و برنامجها و لوائحها الداخلية التنظيمية والمالية وتسيير أمورها دون تدخل من خارج النقابة سواء في ذلك الحكومة أو أصحاب العمل كما تعمل على إضعاف مكانة النقابات المستقلة بتقييد نشاطها و منعها من تطوير قاعدتها النقابية بتطبيق سياسة غلق المقرات ومنع الاجتماعات من يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ الحرية النقابية و ممارستها.[24]

إن السلطة الجزائرية تعترف فقط بأهمية النقابات المستقلة كشريك اجتماعي أثناء تقديميها لتقارير أمام المنظمات الدولية، فتعتبر أن عشرات المنظمات النقابية المستقلة الممثلة لقطاعات مهنية مختلفة معترف بها تشكل شركاء اجتماعيين لا غنى عنهم في عالم الشغل.

إن الحكومة لا تفاوض الحركة النقابية المستقلة إلا على مطالب محدودة، وترفض اعتبارها شريكا اجتماعيا في المفاوضات ذات الصبغة الشاملة (الحد الأدنى للأجور)، ويبدو عدم اعتماد النقابات المستقلة جزءا من مخطط عام للتضييق على العمل النقابي، ويشمل المخطط الملاحقات القضائية ضد النقابيين، والطعن أمام المحاكم في قانون الإضرابات ومحاولة كسرها بإصدار قرارات غير دستورية؛ كذلك الذي قضى في 05/ 10/ 2009 بعدم صرف أجور أيام الإضراب، وقد ردت النقابات المستقلة على هذا التضييق بإنشاء لجنة الدفاع عن الحريات النقابية، ورفع شكواها على الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة في محاولة تدويل قضيتها.

قد كان الدور بارزا في مواقف الاتحاد من الحركات الاحتجاجية للنقابات المستقلة التي استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في حياة الموظفين، وحتى عمال القطاع الاقتصادي من خلال النتائج الملموسة في نظام الأجور والقوانين الأساسية، ولكنه لم يستطيع أن يفقد تلك النقابات مكانتها التي تبوأتها خاصة في قطاع الوظيفة العامة في حين كرس الانقسام النقابي، وأكد العفة التي يوصف بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، ولا تعترف السلطات بالعديد من النقابات المستقلة بالرغم من إثبات انغراسها أكثر من مرة ، ويبدو أن عدم اعتماد النقابات المستقلة جزء من مخطط عام للتضييق على العمل النقابي خارج أطر الاتحاد و يشمل المخطط الملاحظات القضائية ضد النقابيين، و الطعن أمام المحاكم في قانونية الإضرابات و محاولة كسرها بإصدار قرارات غير دستورية و كذلك ما حدث يوم 2004/10/05 بعدم صرف أجور أيام الإضراب و قد ردت النقابات الحرة على هذا التضييق بإنشاء لجنة الدفاع عن الحريات النقابية ورفع شكواها إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة في محاولة لتدويل قضيتها.

هناك عدد كبير من النقابات، المستقلة التي كبلتها البيروقراطية خلال السنوات الماضية، حيث أصبحت وسيلة للترقي الاجتماعي، وصار همها الوحيد هو الامتيازات التي يضمنها لها الولاء، والحصول على فروع ثقافية لحلفائها داخل الهياكل القاعدية. بعد تراجع موجة الربيع العربي في كافة البلدان، عادت السلطات لتشدد قبضتها على النقابات المستقلة رافضة الاعتراف بحقها بالتنظيم ساعية إلى منعها من الحركة، لا بل من الوجود، عبر شتى الوسائل القانونية والسياسية والأمنية، والنقابات المستقلة كظاهرة مستجدة مهمة على الساحة النقابية الوطنية لأنها من خلال مقاربتها البحثية تتعامل معها كنقابات جديدة أو أخرى، على الساحة الوطنية، وليس كحالة نقابية تقطع جذريا مع الواقع النقابي السابق المتميز بتبعيته للسلطة السياسية.

وعلى الرغم من قيادة النقابات المستقلة لمعظم التحركات فإن التوقيع على الاتفاقيات يجري من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين؛ رغبة من السلطة في الحفاظ على صورتها وموقعها بالنسبة للعمال والرأي العام

الجزائري المناهض للحرية النقابي والذي يمون على مستوى الممارسة ،فإنه هو الذي يمثل العدد الأكبر من الادعاءات المقدمة إلى لجنة الحريات النقابية و على مستوى كل الأقاليم، ومن بين العراقيل التي تضيق على النقابات في الجزائر هي انتهاك حرية الأشياء وذلك من خلال عدم منح الاعتماد و بعد تسليم وصل استلام ملف التأسيس من قبل الجهة المخولة قانونا بذلك و تتمثل بالنسبة للمنظمات النقابية ذات الطابع الوطني وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، و يترتب على عدم التسليم أن تبقى النقابة دون اعتماد حتى وإن لم يشترط المشرع الإذن المسبق في الاعتماد صراحة.[25]

عرف دور النقابات المستقلة صعودا واضحا مع بداية الحراك الشعبي في فيفري2019 الذي غير جذريا في ملامح الساحة السياسية الجزائرية عبر بروز قوى اجتماعية جديدة كالشباب والفئات الوسطى والمرأة داخل المدن الكبرى والمتوسطة، التي تعيش فيها أغلبية الجزائريين من فئات كان يعرف عنها قبل هذا التاريخ العزوف عن الاهتمام بقضايا الشأن العام ،وقد نافست هذه الفئات عبر لقاءات واجتماعات المطالب المطروحة من قبل الحراك وكيفية تفعيل دوره في التغيير السياسي التوافقي خلال المرحلة التي سبقت الإعلان عن تاريخ الانتخابات الرئاسية التي عقدت لاحقا في2019/12/12 واستمرت هذه المبادرات التي كانت تهدف إلى الدعوة لتنظيم ندوة وطنية لتنسيقيات للحراك بمناسبة الذكرى الأولى له في2020/02/22 ،تم رفض الترخيص لها من قبل السلطات.[26]

6– أما فيما يخص **دور النقابات أثناء الحراك: إن** ما تناولته الصحف الجزائرية والقراءة الإعلامية للعمل النقابي أثناء الحراك هو كون أن النقابات دخلت بقوة في الحراك وخاصة المستقلة، لكن الحراك رفض النقابة العمالية إيجيتيا وذلك راجع لزعيميها سيدي السعيد المتورط في ملفات وقضايا الفساد وبيع المؤسسات لرجال المال بالمبلغ الرمزي، والسكوت عن فضائح مست القطاعات الاستراتيجية للدولة مثل مصفاة الايطالية في عهد المدير العام لشركة سوناطراك، وهذا ما مهد للسلطة التي أتت بعد الحراك إلى إبعاد زعيم الإيجيتيا (UGTA) واستخلافه برجل أخر هو سليم لبطاشة، الذي أمر بإعادة انتخاب ممثلين جدد في كل الولايات عن طريق الانتخاب وليس التزكية، مما أدى إلى ظهور قيادات جديدة على مستوى الاتحادات المحلية والولائية بنفس جديد، ومن مطالب الفروع الجديدة رفع الأجر الوطني وإلغاء الضريبة على الدخل والنقطة الاستدلالية، مع العلم أن هذه المطالب كانت مشتركة بين كلتا النقابات منذ2012، أما النقابات المستقلة فشاركت في كل جمعة من الحراك في وسط الشعب ،والتي كانت تنادي بكشف الفساد والمفسدين النقابيين الموالين للسلطة البوتفليقية، وبالتالي مازال العمل النقابي في الجزائر منذ الحراك المبارك مستقراً ما عدا بعض محاولات للإضرابات في قطاع التعليم والصحة، وهذا نتيجة للمرحلة الراهنة التي تغير فيها النظام الجزائري وإعادة تأسيس للمؤسسات السياسية والاقتصادية، وكذلك الظروف الدولية الراهنة الصعبة منها ما هو صحي المتمثل في جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد، وأيضا الرهانات الجيوسياسية المحيطة بالبلد من أخطار على الأمن القومي وتأثيرات صفقة القرن والتطبيع على الجزائر وموقفها منه والنتائج المتوقعة على الجزائر كلها على العموم أدت الى مسايرة العمل النقابي مع العمل السياسي إلى غاية وضوح

الرؤية الصائبة تحت شعار الجزائر الجديدة في اقتصادها وسياستها ودبلوماسيتها القوية وإنعاش اقتصادي يعيد للفرد الجزائري كرامته الاقتصادية والحرية السياسية. على هذا الأساس يتوجب على النقابات العمالية المستقلة العمل بشكل جماعي من خلال إنشاء تكتل نقابي واحد يقوم على فكرة أساسية واحدة ألا وهي خدمة العامل بالدرجة الأولى، والاقتصاد الوطني والمصلحة العامة للعمال الجزائريين، وذلك من أجل تفادي التشتت والفرقة في الأوساط العمالية ومواكبة جميع التطورات والاحداث الراهنة التي تهم جميع الفئات العمالية دون استثناء.

الخاتمة:

إن النقابات المستقلة في الجزائر، عرفت انطلاقة قوية منذ تأسيسها سنة1990 إلى غاية سنة 2000، لكن بعد سنة2001 لم نرى في الساحة النقابية الحضور الفعلي والمحاور إلا الاتحاد العام للعمال الجزائريين مع الحكومة الابن المدلل للسلطة، لكن ما يميز هذه المرحلة هو تواطأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين مع السلطة خاصة قياداته المركزية، والدخول معها في شراكة من أجل إسكات العمال والتضييق على النقابات المستقلة التي تعتبر خصم نقابي لسعيد عبد المجيد ممثل النقابة الوحيد منذ مجيء بوتفليقة إلى الحكم ،مما ترك انطباع سيء لدى العمل النقابي في تلك الفترة ،وكانت النقابات المستقلة في كل مرة تشن إضرابات في كل القطاعات من أجل تحسين وضعية العمال لكنها تجد أمامها التضييق القضائي وموقف متصلب من طرف السلطة والحكومة، لان اللاعب الأساسي والمفضل هو الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وما يميز هذه المرحلة كثرة الإضرابات والاحتجاجات طوال السنة من2001الى غاية 2019، وميزت هذه المرحلة المهمة انطلاق ما يسمى الربيع العربي في2011 وبعدها الحراك الشعبي الجزائري السلمي مما أدى بالسلطات المتعاقبة في فتح اعتمادات جديدة للنقابات والسماح لها في تنصيب أعضائها وانعقاد جمعياتها التأسيسية ومراقبتها، أين أرغمت السلطة مجبرة في استدعاء النقابات المستقلة لأول مرة للجلوس معها في الحوار للثلاثية لكن هذه المرة النقابات المستقلة ترفض الدعوة والجلوس مع السلطة حفاظا على القاعدة العمالية لديها، والى يومنا هذا مازالت النقابات المستقلة لم تلعب دورها كما ينبغي نتيجة لعوامل داخلية تتمثل في عدم النضج في النضال النقابي للفئات العمالية وظهور الصراعات حول اقتسام المناصب وعوامل خارجية محيطة بالعمل النقابي والمتمثل في الخلط بين ما هو سياسي ونقابي. وكتوصيات حول موضوع الدراسة يمكن القول أن النقابات المستقلة كمنظومة دفاعية توظف العمل النقابي كوسيلة للمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للعمال، لا يمكن الاستغناء عنها في مواجهة ضغوطات الممارسة من قبل السلطة التي تسعى جاهدة لامتصاص المد النقابي، لذا توجب الاهتمام الأكاديمي بتوسيع وتعميق الدراسات حول أهم النقابات ولاسيما المستقلة منها بغية إدراك النقائص وتحديد الأدوار الواجب القيام بها للرفع من مستوى الأداء النقابي للعمال وتحسيسهم بأهمية ذلك.

الهوامش:

1- القاهرة جمهورية مصر العربية منظمة العمل الدولية جنيف بسويسرا، دليل تدريبي حول تعزيز دور النقابات في دعم المساواة بين الجنسين، الطبعة الأولى 2018، ص45.

2- زعموش فوزية، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة قسنطينة 01، كلية الحقوق، 2012/2011، ص 36.

3- شطيبي حنان، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع او معرقل للأداء البيداغوجي: دراسة حالة جامعة منتوري – قسنطينة، مذكرة ماجيستر في تسيير الموارد البشرية، مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 15.

4- عمشاني مصطفى، العلاوي أحمد، الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، ونضالاتها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 11 (04) 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر (ص.ص 163- 174)، ص 164.

5- ثامري عمر، التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، 2013/2012، ص 13.

6- سعد توفيق عزيز البزاز ، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962، مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 5، 2012، ص.ص (154-174)، ص 159.

7- زعموش فوزية، مرجع سابق، ص 39.

8- زعموش فوزية، مرجع سابق، ص 56/55.

9- زعموش فوزية، مرجع سابق، ص 68.

10- بومقرة نعيم، الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية، الأجر نموذجا، مجلة إضافات، العدد الأول، شتاء2008، ص 25.

11- مسعودي أحمد، التعددية النقابية في الجزائر قراءة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014، ص 04.

12- زبيري حسين، الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر، معهد السياسات بالجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان، فيفري 2017، ص 32.

13- ثامري عمر، التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، 2013/2012، ص 214.

14- ثامري عمر، المرجع نفسه، ص 220/ 221.

15- مسعودي أحمد، مرجع سابق، ص 05.

16- مسعودي أحمد، مرجع سابق، ص 06.

17- زعموش فوزية، مرجع سابق، ص 219.

18- زعموش فوزية، مرجع سابق، ص 224.

19- ثامري عمر، مرجع سابق، ص 221.

20-خيرة لعروسي، الغضب يستنفر الحكومة، جريدة الخبر 19 فيفري 2020، شوهد يوم2020/04/17، www.elkhabar.com، ص 02.

21- ناصر جابي، مبادرة الإصلاح العربي، موقع دراج، 2020/06/05،.www.daraj.com، ص 25.

22- ناصر جابي، مبادرة الإصلاح العربي، موقع دراج، 2020/06/05،.www.daraj.com، ص 02.

23- ناصر جابي، مبادرة الإصلاح العربي، موقع دراج، 2020/06/05،.www.daraj.com، ص 25.

24- جابي ناصر و بالتعاون مع فضيلة عكاش وحسين زبيري و سمير لرابي، النقابات في الجزائر، التاريخ الحالة الراهنة و السيناريوهات، 05 جوان 2020، ص 231/230.

25- ثامري عمر، مرجع سابق، ص.ص 219/214.

26- ناصر جابي، مبادرة الإصلاح العربي، موقع دراج، 2020/06/05،.www.daraj.com، ص 09.

المراجع:

1- زبيري حسين، الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر، معهد السياسات بالجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان، فيفري 2017.

2- القاهرة جمهورية مصر العربية منظمة العمل الدولية جنيف بسويسرا، دليل تدريبي حول تعزيز دور النقابات في دعم المساواة بين الجنسين، الطبعة الأولى 2018.

3- عمشاني مصطفى، العلاوي أحمد، الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، ونضالاتها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 11 (04) 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر (ص.ص 163- 174).

4- سعد توفيق عزيز البزاز ، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962، مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 5، 2012، ص.ص (154-174).

5- بومقرة نعيم، الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية، الأجر نموذجا، مجلة إضافات، العدد الأول، شتاء2008.

6- خيرة لعروسي، الغضب يستنفر الحكومة، جريدة الخبر 19 فيفري 2020.

7- زعموش فوزية، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة قسنطينة 01، كلية الحقوق، 2012/2011.

8- ثامري عمر، التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، 2013/2012.

9- مسعودي أحمد، التعددية النقابية في الجزائر قراءة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014.

10- شطيبي حنان، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع او معرقل للأداء البيداغوجي: دراسة حالة جامعة منتوري – قسنطينة، مذكرة ماجيستر في تسيير الموارد البشرية، مدرسة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

11- جابي ناصر و بالتعاون مع فضيلة عكاش وحسين زبيري و سمير لرابي، النقابات في الجزائر، التاريخ الحالة الراهنة و السيناريوهات، 05 جوان 2020.

12- جابي ناصر، مبادرة الإصلاح العربي، موقع دراج، 2020/06/05،.www.daraj.com.